كلية التربية الاساسية

القسم : التأريخ

المرحلة: الثالثة

أستاذ المادة : م.م حنين رافع عودة

اسم المادة باللغة العربية : تأريخ الوطن العربي المعاصر

اسم المادة باللغة الإنجليزية : History of the contemporary Arab world

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: تطور العلاقات الاردنية – البريطانية بين الحربين العالميتين .

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : The development of Jordanian-British relations between the two world wars.

محتوى المحاضرة العاشرة

...تطور العلاقات الاردنية – البريطانية بين الحربين العالميتين .

أ- الامارة في ظل الانتداب البريطاني المباشر (١٩٢١-١٩٢٨):

اتخذ الاشراف البريطاني على الامارة في اول الامر شكل الهيمنة المباشرة ،وفي 11 نيسان ١٩٢١شكل الامير عبد الله اول حكومة مركزية اردنية واتخذ رئيسها لقب (الكاتب الاداري). كما شغل جوليوس ارامسن وظيفة (المعتمد البريطاني) في الامارة مع سبعة مستشارين سياسيين لمساعدة الامير في الاشراف على تنظيم هذه الحكومة .وعند انتهاء المدة التي حددتها اتفاقية عبد الله - تشرشل ، اكدت بريطانيا للامير عبد الله ان اعتماد بريطانيا عليه يتحدد بمدى التزامه بهذه الاتفاقية ،وقد حاول الامير عبد الله وحكومته بذل مساعيهم للتوصل الى عقد معاهدة مع الانكليز بهدف انتزاع اعتراف منهم بحكمه الجديد ،الا ان بريطانيا اقنعته في بادى الامر بفكرة الانتداب ، لاسيما بعد تمكنها من الحصول على موافقة الامم المتحدة بطلب تعديل المادة الخامسة والعشرين من صك انتدابها على فلسطين ،وفي 16 ايلول ١٩٢٢ اصدرت العصبة قرارها المتضمن تطبيق الانتداب على فلسطين وامارة شرقي الاردن ، مع استثناء الامارة من وعد بلفور الداعي الى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

لكن بريطانيا استمرت تماطل الأمير بصدد مطالبه التي تضمنت استقلال الامارة وعدم حرمانها من منفذ على البحر . غير ان مسعاه هذا جوبه برفض وتعنت الانكليز ،وفي 18 كانون الاول ١٩٢٢ ارسلت بريطانيا مذكرة الى حكومة الامارة اوضحت فيها ان الوقت لم يحن بعد لوضع اتفاق دائم يضمن استقلال الامارة.

ومهما يكن من امر فقد اضطرت بريطانيا ازاء مطالب الامير الملحة وتخفيفا لضغط المشاعر الوطنية في الامارة ،الى اتباع نهج جديد من المرونة بهذا الخصوص .ففي ايار ١٩٢٣ اعلن هربرت صمويل -خلال زيارته لعمان - تصريحا سياسيا أبان فيه عزم حكومته الاعتراف بكيان الامارة تحت رئاسة الامير عبد الله في ظل حكم دستوري ،شريطة ضمان موافقة عصبة الأمم ،وذلك بأتفاق يعقد بين الطرفين.

وبناء على ذلك حاول الامير تشكيل لجنة منتخبة من ممثلي الامارة ،توصلت الى وضع اسس قانون انتخابي للمجلس النيابي ،والذي اقرته الحكومة الاردنية بدورها . اما بريطانيا فقد وضعت نصب عينها محاربة هذه المحاولة واحباطها مما الجأ ممثلي هذه اللجنة الى تقديم احتجاج مكتوب الى عصبة الأمم ،يستلفتون فيه نظرها لكي توفد (لجنة حيادية نزيهه للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الاردن).ومع هذا تمكنت بريطانيا بعدئذ من الاشراف على وضع قانون اساسي للامارة ثم استحصلت موافقة الامير عليه ، وقد حصر هذا القانون بيد الامير السلطات التشريعية والادارية ، على ان يساعده مجلسان احدهما تنفيذي والآخر تشريعي .

وفضلا عن ذلك واجهت حكومة الامير في هذه الحقبة من عهدها متاعب داخلية وانتفاضات عشائرية ، عبرت عن سخطها وعدم امتثالها لسلطة الحكومة المركزية .ومع ان الامير حاول الاعتراف بالسلطة التقليدية لشيوخ العشائر

وتسخيرها لتثبيت حكمه ،الا ان مساعيه في اقامة توازن معها لم يكن امرا هينا في بادىء الامر ،برغم تمكنه من اخمادها بمساعدة القوات المحلية والبريطانية.كما ان بريطانيا لم تكن بغافلة عن هذه التطورات ،ففي اب ١٩٢٤، عرضت الاخيرة الامير وحكومته الى ضغوطات مالية ،ونتج عن ذلك فرضها الرقابة على مالية الامارة . ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا ،ومنذ تأسيس الامارة ابقت بيدها زمام توجيه مقاليد الامور المالية والادارية والعسكرية والعلاقات الخارجية ،فضلا عن تقديمها المعونات المالية للامارة على اعتبار انها منطقة فقيرة في مواردها وامكاناتها الاقتصادية ،بل مارس موظفوها ،الذين كانوا يعينون في مختلف الدوائر الحكومية ،المشورة والاشراف ،سواء بشكل مباشر او غير مباشر على عملية سير الادارة .

وفي نطاق تأسيس القوة المسلحة او جيش الامارة ،لم تعط بريطانيا للامير في بادىء الامر ،حق تشكيل قوة مسلحة كبيرة ،بل وافقت على تأسيس ما يسمى بـ (القوة السيارة) التي وفرت لها الاليات العسكرية والمساعدات المالية ،واناطت قيادتها الى الكابتن بيك باشا ،وفي عام ١٩٢٣شكل الاخير النواة الاولى لجيش الامارة ،واطلق عليه تسمية الجيش العربي ،حيث اصبح قوامه مؤلفا من (٩٥٠)جنديا و(40) ضابطا ،كم انتضمت في صفوفه بعض العناصر الفلسطينية والسورية والعراقية .وفي عام ١٩٢٦ اضيفت اليه (قوة حدود شرق الاردن)،كتشكيلة عسكرية جديدة.

ثم جرى توسيع آخر عليه في تشرين الثاني ١٩٣٠ ،وذلك بتأسيس (قوة البادية) التيانشاها وترأسها (كلوب باشا).وفي عام 1936 انيطت لكلوب باشا قيادة الجيش الاردني . وفي واقع الحال ،كان دخول البدو كعنصر جديد في الجيش بمثابة صمام الامان للسياسة الاردنية في وجه الاتجاهات الوطنية في اغلب الاحيان ،وعلاوة على ذلك لعب الجيش دور اساسيا في خلق هذه الامارة وتثبيتها كما حددتها السياسة البريطانية حتى قيل بأن تأريخ هذه الامارة لايعرف الامتزجا بتأريخ جيشها .

اما علاقات الامارة الخارجية لاسيما مع الاقطار المجاورة لها فأنها بقيت مرتبطة ،ليس بالمحاولة الرامية الى تثبيت كيان الامارة فحسب بل بالمسائل التي تحددها المصالح البريطانية ايضا ،ففي ٢٣ كانون الاول توصلت بريطانيا وفرنسا الى اتفاق بينهما يعين حدود شرق الاردن مع سوريا ،ولم تخطط الحدود بينهما بشكل نهائي الا في عام ١٩٣٢ ومن خلال القانون الفلسطيني الذي صادقت عليه عصبة الامم في كانون الثاني ١٩٢٢، رسمت حدود شرق الاردن الغربية ،وتمكنت بريطانيا من اقناع عبد العزيز بن سعود أمير نجد من التنازل عن ممر ارضي من شمال نجد الى امارة شرق الاردن واطلق عليه (المجاز الاردني) وهذا التدبير جعل الامارة محاذية للعراق وفي الوقت ذاته شكل وضعا يفصل بين سوريا ونجد ،كما جاء لصالح بريطانيا ليكون تحركها اكثر يسرا بين البحر المتوسط والخليج العربي وفي معاهدة جدة المبرمة بين بريطانيا وابن سعود عام ١٩٢٧،اعطى الاخير موافقته على ابقاء مدينة معان وميناء العقبة تابعة لامارة شرق الاردن .ومع ذلك فأن الامارة بقيت في الاطار النظري تحت اشراف المندوبالسامي البرطاني بفلسطين. ومنذ اب ١٩٢٧،،اصبح هذا المندوب يتلقى تفويضا خاصا بصفته مندوبا ساميا لشرق الاردن

ب - الاتفاقية الاردنية-البرطانية عام ١٩٢٨ وردود الفعل الوطنية :

لم تتوطد علاقة بريطانيا بالامارة بشكل واضح الا الا بعد تمكن الأمير عبد الله من الحصول على وعد منها بقيام حكومة مستقلة في شرق الاردن ، غير انه كان وعدا بالاستقلال الشكلي المقيد بشروط والتزامات ثقيلة ،فبعد مفاوضات مطولة توصل الجانبان في ٢٠ شباط ١٩٢٨ الى التوقيع على اتفاقية وقعها عن الجانب الاردني حسن

ابو هدى "(رئيس المجلس التنفيذي) وعن الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر (المندوب السامي للامارة).وفي 16 نيسان ١٩٢٨ صدر الدستور الاردني الذي تحددت بموجبه الهوية السياسية للامارة .ونص على ان السلطة التشريعية مخولة للامير عبد الله ولورثته من بعده ،يعاونه مجلسان تنفيذي وتشريعي . وبموجب هذه الاتفاقية وافقت بريطانيا على قيام حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة الامير عبد الله ،شريطة ان تكون دستورية وتعيين معتمد بريطاني في عمان يمثل حكومته وله الحق بتمثيل الامارة في علاقاتها الخارجية ، الى جانب حصول بريطانيا على امتيازات خاصة بالشؤون المالية والقضائية والاشراف على الجيش الاردني وتقديم تسهيلات للقوات البريطانية كأقامة قوات مسلحة منها ترابط في الامارة.

وبالمقابل كان لهذه الاتفاقية صدى عميق على الأوضاع الداخلية للامارة فقد عبرت الفئات الوطنية الاردنية عن سخطها وشجبها للانتداب البريطاني الذي حول الامارة الى مايشبه المستعمرة البريطانية .وعقد عدد من زعماء الامارة وشيوخها في ٢٥ تموز ١٩٢٨ مؤتمرا لهم في عمان خرجوا منه بصيغة (ميثاق وطني اكدوا من خلاله على التمسك بأستقلال الامارة (كدولة عربية ذات سيادة) ،والرفض القاطع لمبدأ الانتداب ،والتنبيه الى المخاطر الصهيونية التي تسعى الى مد نشاطها الى الامارة نفسها .وقد قاطع الوطنيون المعارضون دعوة الحكومة لاجراء الانتخابات غير ان السلطات الاردنية اصدرت مراسيم عقابية حدث بها من الحريات العامة وضيقت الخناق على نشاط الحركة الوطنية بصورة عامة .

وعند اندلاع الثورة الفلسطينية (١٩٣٦-١٩٣٩) انعكست احداثها بشكل واضح على الاوضاع الداخلية في الاردن حيث اندفع الوطنيون الاردنيون ليقدموا لها الدعم والتأييد الواسع بالمال والسلاح ،اما الحكومة الاردنية فقد اتخذت اجراءات صارمة لمواجهة الموقف،وتركزت مساعي الامير في وضع قضايا التبرع والتطوع للثورة تحت اشرافه وتوجيهه ،كما شدد الطوق على حركة مرور المتطوعين السوريين والعراقيين . ثم فرض الحظر على الانتقال والسفر الى فلسطين .كما لعبت القوة المسلحة الاردنية دورها في اخماد التظاهرات المؤيدة للثورة .وفيما بعد اجرت الحكومة البريطانية بعض التعديلات على المعاهدة ،ومن المهم القول ان هذه التعديلات كانت قد قللت الى حد ما من رقابة المعتمد البريطاني وزادت في الوقت نفسه من من صلاحيات الامير عبد الله ومع هذا بقيت علاقات بريطانيا مع الامارة تسير وفق اتفاقية عام ١٩٢٨ وتعديلاتها الانفة الذكر ،الى ان حل مكانها اتفاقية جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

- الاردن والحرب العالمية الثانية :

في اليوم التالي لاعلان الحرب وضعت الحكومة الاردنية الامارة في حالة الطواريء والقوانين الاستثنائية .وفي 3 ايلول ابرق الامير عبد الله الى جورج الخامس ملك بريطانيا. يعلن الولاء والتأييد والاسناد لبريطانيا .وفي 16 ايلول اعلنت الامارة رسميا الحرب على المانيا والملاحظ ان الجيش الذي وضعه الأمير تحت تصرف بريطانيا لم يكن بالمستوى الذي تعتمد عليه الاخيرة في حرب خارج الامارة لاسيما في اوروبا .اذ لم يزد عدد قواته القادرة على المساهمة في العمليات العسكرية عن ثلاثمائة وخمسون جنديا فقط ،ومع هذا سعت بريطانيا الى تقوية قدراته العسكرية وزيادة قواته .وقد فضلت بريطانيا فيفي بادىء الامر استخدام جيش الامارة لحراسة منشآتها العسكرية في الامارة وفلسطين .وعندما قامت ثورة مايس في التحررية في العراق لجأ الامير عبد الاله (الوصي على عرش العراق) الى الاردن ،وعلى اثر هذه التطورات المتلاحقة ،اعطت بريطانيا السماح للقوة العسكرية الاردنية للعمل

خارج حدود الامارة .وازاء ذلك اعلن الأمير عبد الله موقفه الرسمي المندفع والمؤيد لبريطانيا وبالاخص اضهاره التصلب والمناهضة الصريحة لثورة مايس فقد وصف الاخيرة بـ(الفتنة الهدامة). في حين نالت هذه الثورة عطف الاوساط الشعبية والوطنية الاردنية اذ اعلن المتظاهرون في عمان تعاطفهم القومي العربي لاسناد الجيش العراقي ،بل رفعوا شعارات الاستنكار والتنديد بالاستعمار البريطاني واسقاطة .

علاوة على هذا اعطى عبد الله موافقته على ارسال قوة البادية الاردنية بقيادة كلوب باشا ،لمرافقة القوات البريطانية المكلفة بأخماد ثورة العراق ،ومن المفيد القول بأن قوة البادية هذه تغلبت عليها المشاعر القومية العربية فأعلنت تمردها على الاوامر المتعلقة بالاشتراك في هذه الحملة ،وعلى اثر ذلك طال العقاب العديد من افرادها ، وبالرغم من ذلك اشتركت القوة الاردنية في احتلال مدينة الرطبة وحصار قاعدة الحبانية والقتال الذي دارت رحاه حول بغداد ،فضلا عن قيامها بمهام حراسة السكك الحديدية على الطريق الممتد بين بغداد والموصل . ومن الملفت للنظر ان هذه القوة بعد عودتها الى الامارة نالت ثناء ومكافئة وتكريم الامير عبد الله نفسه . وعلى مايبدو فأن عبد الله قصد من وراء ذلك تأييد الأسرة الملكية الهاشمية الحاكمة في البلدين ،ثم كسب عطف بريطانيا الى جانبه .واظهار مكانة دولية له .علاوة على تعزيز طموحاته السياسية في العراق وسوريا .وقد تعزز طموح عبد الله هذا بعد تمكن بريطانيا من اخماد ثورة العراق ثم توجهها للهجوم على سوريا بمعاونة وحدات عسكرية من حكومة فرنسا الحرة بموافقة الجنرال الفرنسي ديجول وقد وجد عبد الله في حملة الحلفاء على سوريا ولبنان فرصة مؤاتية لاضهار نواياه الدعائية ازاء طموحاته القديمة في سوريا فأشترك فيها ايضا بشكل ينم عن الحماس .ففي خطاب له أمام القوات المشتركة بهذه المهمة ،دعاهم مجاهرة الى تحرير سوريا بل ذكرهم بأن (ساعة وحدتها قد دنت) كما نجح في اقناع العديد من رؤساء العشائر بالمساهمة فيها وفي بداية هجوم القوات البريطانية والفرنسية على سوريا في 8 حزيران ١٩٤١ ساهمت القوات الاردنية المذكورة بعملية الاستطلاع لها ، فضلا عن مساهمتها في القتال الذي جرى في عدد من القرى والمدن السورية كتدمر ودير الزور وهنا اتضحت الاتجاهات القومية لدى الامير عبد الله بأنها كانت ضبابية وغامضة في حالة المقارنة بين تصرفه ازاء ثورة مايس في العراق وبين اندفاعه وتعاونه مع الحلفاء تجاه سلطة فيشي الفرنسية في سوريا .

ومن جهة اخرى فأن مساعي عبد الله لاشتراك قواته في الجبهة الاوربية خابت ولم تدخل في اعتبارات الحلفاء الحربية .ومع ذلك اوكلت بريطانيا لجيش الامارة مهمة حراسة طرق المواصلات وانابيب النفط والمطارات في العراق وسوريا وفلسطين وسيناء وايران وحسب مقتضيات السياسة البريطانية وظروفها .وكان لهذه الخدمات التي قدمتها الامارة للحلفاء اثر في دفع بريطانيا الى توسيع تشكيلات القوة العسكرية الاردنية بالعدد والمعدات حتى بلغ تعدادها نهاية الحرب مايقرب من ثمانية آلاف ضابط ومجند كما اثنت بريطانيا على مواقف الامير عبد الله هذه خلال الحرب وجعلتها موضع اهتمام من جانبها وانعكس ذلك بعدئذ بشكل او بأخر على احداث انعطاف جديد في تحديد علاقات بريطانيا بالامارة .

-تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية وقيام النظام الملكي .

- نهاية الانتداب واعلان استقلال الامارة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،اعلنت بريطانيا انها ستتعامل مع الظروف السياسية المستجدة بصيغة جديدة تأخذ بنظر الاعتبار توفير اسس تنموية اقتصادية لدول الشرق الاوسط وعلى قاعدة التعاون المشترك ،وبالنسبة لعلاقتها بالامارة فأنها ومنذ اوائل عام 1946،كانت قد حرصت في الجمعية العامة للامم المتحدة عن رغبتها بالاعتراف

باستقلال امارة شرق الأردن .وبعد مدة وجيزة عقب هذا التصريح توصل الامير عبد الله في مباحثاته مع الحكومة البريطانية الى صيغة معاهدة تحالف وقع عليهاالطرفان في لندن في ٢٢ آذار 1946 وحددت مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين بعد الحرب .

فقد تم بموجب المعاهدة المذكورة الغاء الانتداب البريطاني على الامارة ،واعتراف بريطانيا بهذه الامارة (كدولة مستقلة) وبالامير عبد الله ملكا عليها .كما نصت على التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ،ورغم انها حصرت بالامارة مسؤلية حفظ الامن الداخلي والدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء خارجي الا انها اكدت على التشاور بين البلدين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر في مصالحهما المشتركة .اضافة الى تعهد بريطانيا بتقديم المعونات المالية للجيش الاردني مقابل شروط محددة كمطابقة التعبئة والتجهيزات والتدريب للمواصفات البريطانية ،كما اعطت لبريطانيا الحق في البقاء في البلاد واستخدام مواصلاتها واماكنها الحيوية هذا الى جانب الامتيازات الاقتصادية التي نالت فيها بريطانيا مكان الاولوية . وفي ٢٥ ايار ١٩٤٦ تم تتويج الامير عبد الله ملكا على الاردن و ٢٦ تشرين الثاني 1946 اقر الدستور الاردني الجديد بحيث يتلائم مع الأوضاع الجديدة